التدبير الجماعي للنفايات المنزلية الصلبة: بين إكراهات الواقع والجهود المبذولة لتجاوزها (جماعة وزان أنموذجا)

كملية الهسكوري

طالبة باحثة في سلك الدكتوراه،
تكوين: «المجال الجغرافي: التحولات وإشكاليات التدبير والتهيئة «،
كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المغرب.
kamilia.elhaskouri@etu.uae.ac.ma

ملخص

تحتل الجماعات مكانة مهمة بين الفاعلين الترابيين في مجال تدبير مرفق النظافة على المستوى المحلي، نظرا للصلاحيات الواسعة التي منحها لها المشرع المغربي بهذا الخصوص، حيث أسند لها بموجب القانون التنظيمي للجماعات 113,14 مهام تقديم خدمات القرب للمواطنين والمواطنات، إذ نص في فصله الثاني المتعلق بالمرافق والتجهيزات العمومية الجماعية، تحديدا في مادته 83؛ «تقوم الجماعة بإحداث وتدبير المرافق والتجهيزات العمومية اللازمة لتقديم خدمات القرب، ومن بين هذه الخدمات، تنظيف الطرقات والساحات العمومية وجمع النفايات المنزلية والنفايات المشابهة لها ونقلها إلى المطارح ومعالجتها وتثمينها، إلا أنه ورغم أهمية هذه الصلاحيات والاختصاصات الموكلة للجماعات، والإمكانات المالية المرصودة لدعم البرامج الموجهة لتهيئة وتجويد خدمات هذا القطاع، فلا يزال يعاني هذا المرفق من إكراهات شتى ويطرح معه مشاكل بيئية عديدة، أضحت اليوم تشكل عبئا يثقل كاهل الجماعات، التي أصبحت تلجأ في تدبيرها للقطاع الخاص، وذلك من خلال التدبير المفوض، الذي أضحى يشكل أحد الحلول التي تعتمد عليها الجماعات لمعالجة تحديات تدبيرها.

الكلمات المفاتيح: جماعة وزان، التدبير الجماعي، التدبير المفوض، النفايات المنزلية، الإكراهات البيئية.

Abstract:

Communities occupy an important place among the territorial actors in the field of hygiene facility management at the local level, given the broad powers granted to them by the Moroccan legislator in this regard, as they are assigned under the communities regulatory law 113.14 the tasks of providing neighborhood services to citizens, male

and female, as stipulated in its second chapter on facilities and equipment collective general assembly, specifically in its article 83, the community creates and manages the public facilities and equipment necessary to provide community services is the cleaning of reads and public squares, the collection of household waste and walk-on waste, and its transportation to landfills, treatment and improvement of it. However, despite the importance of these powers and specializations assigned to the communities, and the capabilities the funds allocated to support programs directed to develop and improve the services of this sectors, this facility still suffers from various constraints and poses with it many environmental problems, which today have become a burden that burdens all the communities that have begun to resort to private sector, through delegated management, which has become the treatment that communities depend on their to manage these challenges.

Keywords: Ouazzan community, collective measure, delegated management, household waste, environmental problems.

مقدمة

يُعَدُّ التدبير الجماعي للنفايات المنزلية الصلبة، من المواضيع التي أصبحت تحظى باهتمام كبير من طرف الدولة ومدبري الشأن المحلي، نظرا للمشاكل الكبيرة التي أضحت تعرفها مجالاتنا الترابية على المستوى البيئي. هذه المشاكل هي راجعة بالأساس إلى عدة أسباب، منها ما هو متعلق بسوء التدبير وفشل السياسات العمومية في وضع سياسة ناجعة تعتمد على مقاربة تشاركية مع جميع الأطراف المتدخلة في المجال المحلي من مجلس جماعي وإقليمي وعمالة ومجتمع مدني وساكنة...، ومنها ما يتعلق بمشاكل عقارية ناجمة عن غياب مطرح عمومي جماعي منظم ومراقب وقادر على استيعاب كميات هائلة من الأزبال ويستجيب للمعايير التقنية التي نصت عليها القوانين المنظمة لهذا القطاع على المستوى الوطني. وهذا لن يتم بالتأكيد إلا من خلال القيام بدراسات بيئية معمقة ودقيقة للمجالات الترابية المحيطة بهذه الجماعات تُراعى فيها أساسا خاصية اختيار مواقع وأماكن مناسبة لإحداث هذه المطارح دون الإضرار بسلامة البيئة، بالإضافة إلى مشاكل أخرى تتعلق بضعف إخضاع أعضاء المجالس وموظفي المصالح الجماعية المكلفة بقطاع النظافة لدورات تكوينية مواكبة لمستجدات القضايا البيئية، بغية إغناء معارفهم وتحسيسهم بأهمية الدور المحوري المناط لهم في هذا المجال.

وبالنسبة لمدينة وزان، فهي لا تخرج عن هذا الواقع الذي تعيشه معظم الجماعات بالمغرب، سواء منها الحضرية أم القروية، حيث تعاني المدينة من مشاكل بيئية كبيرة، فرضته مجموعة من العوامل من بينها، التزايد السكاني الملحوظ، والتطور العمراني وظهور أنماط استهلاكية جديدة.

فابتداء من مطلع الستينات وفي ظرف 54 سنة تضاعفت أعداد الساكنة بجماعة وزان بمرة ونصف تقريبا، وكانت الزيادة أكبر بين سنتي 1971 و1994، والتي ترجع بالأساس إلى استقبال المدينة في هذه الفترة لهجرات قروية خاصة من المناطق المجاورة. إذ بلغ عدد السكان الإجمالي بالجماعة سنة 1960 حوالي26230 نسمة، لينتقل هذا العدد لما مجموعه 59606 سنة 2014، في حين من المتوقع أن يرتفع هذا المجموع إلى حوالي 79251 نسمة سنة 2025، وإلى حوالي 85376 سنة 2030، ليصل إلى حوالي 107220 نسمة في أفق 2045 وفق إحصائيات المخطط المديري لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة لها بإقليم وزان، وفي ظل هذا التزايد السكاني، وبما أن إنتاج النفايات مرتبط بشكل رئيس بالسكان كونهم مصدر إنتاجها، فمن المتوقع أيضا، أن تنتقل كمية إنتاج النفايات بمدينة وزان بحسب المخطط المديري لتدبير النفايات من 58,11 طن/ اليوم سنة 2015 إلى 62,6 طن/ اليوم سنة 2020، ثم إلى 67,43 طن/ اليوم سنة 2025، لتصل في أفق 2035 إلى حوالي 78,26 طن/اليوم[1]، لذا ومن أجل تحقيق تدبير ناجع لهذه المرفق يجب أن تساير وسائل ومعدات جمع ونقل النفايات المنزلية الصلبة هذا النمو الديموغرافي الذي تعرفه المدينة، لا من حيث الكم أو الكيف، ولكن على ما يظهر، أن المجالس الجماعية التي تعاقبت على تدبير هذا المرفق بالمدينة عجزوا عن تحقيق هذا الأمر، ولعل مشاهد انتشار الأزبال بأغلب أحياء وشوارع المدينة خير دليل على هذا، -وذلك لكون أن تحقيق التنمية بمختلف مكوناتها ليست رهينة فقط بمنح الصلاحيات والاختصاصات، بل كذلك بتمكين الجماعات من الوسائل والإمكانات المالية والبشرية الكافية ومواكبتها بالدراسات العلمية اللازمة متى استدعت الضرورة ذلك- مما دفع بهذه المجالس إلى التخلي عن التدبير المباشر لتعتمد على التدبير المفوض كأحد الحلول البديلة لمعالجة الاختلالات البيئية وتجاوزها.

ومعلوم أن جماعة وزان، إداريا تتبع جهويا لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، وإقليميا إلى إقليم وزان، الذي يمتد حدوده إلى عمالة إقليم شفشاون شمالا وإقليم تاونات شرقا وإقليم العرائش من الشمال الغربي وإقليم القنيطرة غربا وسيدي قاسم جنوبا، كما تجاور مدينة وزان كل من الجماعات التالية، جماعة ابريكشة شمالا، جماعة مصمودة جنوبا وغربا جماعة بني كلة. وتبلغ مساحتها حوالي 25 كيلومترا مربعا، ومما لا شك فيه، أن التكلفة الكلية لعملية التدبير، التي تشكل فيها عملية جمع ونقل النفايات أكبر نسبة منها، تتأثر بشكل أساسي بعاملي المساحة التي تبلغها المدينة وكذا المسافة الفاصلة بين أماكن الجمع ومكان التفريغ الذي يكون في غالب الأحيان خارج المدار الحضري للمدن كما هو الحال بالنسبة للمطرح الذي يتم فيه تفريغ نفايات مدينة وزان الذي يوجد على الطريق المؤدية لمدينة الرباط، تحديدا ضمن المجال الترابي لجماعة مصمودة، وذلك بمساحة إجمالية تقدر ب5،6 هكتارا تقريبا (الخريطة رقم 1).

1. .-Province d'Ouazzane (2020-2030), « Plan Directeur de Gestion des Déchets Ménagers et Assimiles de la Province d'Ouazzane », Ouazzane, Maroc, 27-28 pp.

الخريطة رقم 1: توطين مجال الدراسة

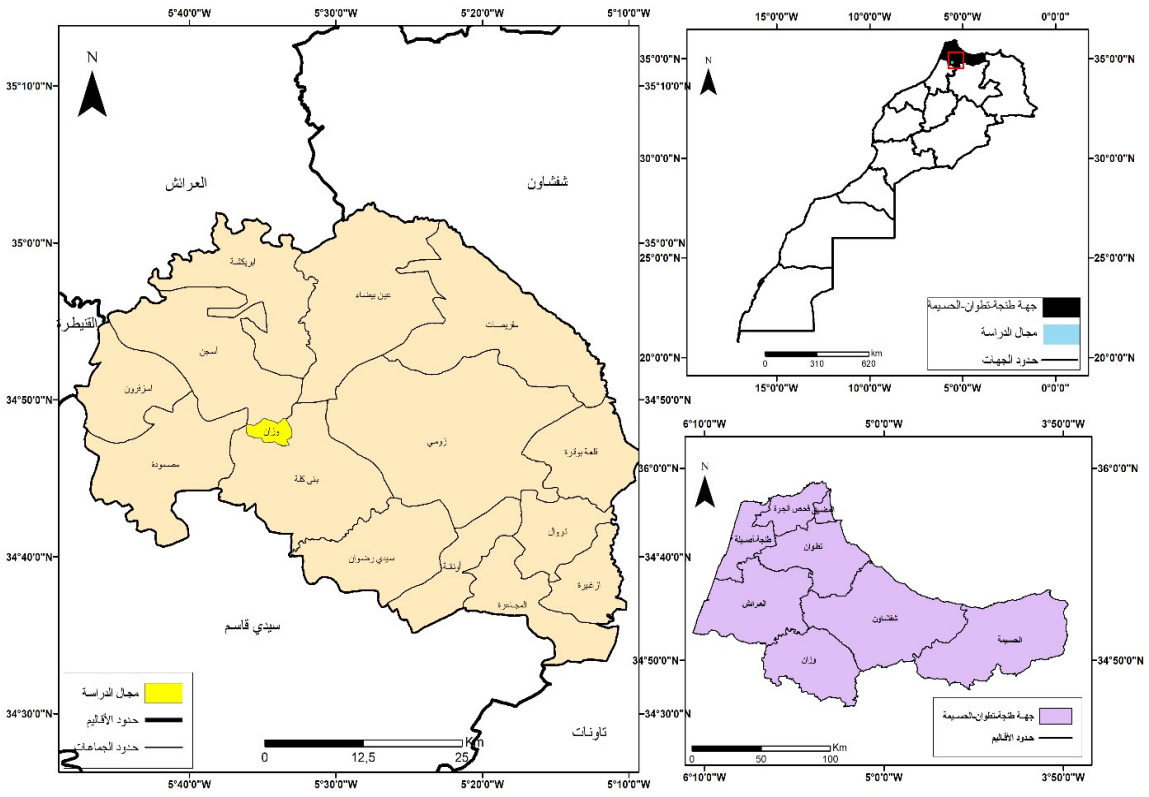

المصدر: عمل شخصي إعتمادا على معطيات التقسيم الإداري للمغرب سنة 2016

وانطلاقا من هذه الأرضية، سنحاول من خلال هذه الدراسة العلمية المتواضعة، الوقوف بشكل مقتضب عند السياق التاريخي لاعتماد التدبير المفوض وصولا للتدبير الحالي للنفايات المنزلية والمماثلة لها بمدينة وزان، مع الإشارة لأهم الإكراهات التي واجهت هذه العملية خلال هاته الفترات الزمنية المتباينة، بعدها سنقف عند الملاحظات التي وقف عندها المجلس الجهوي للحسابات عند تقييمه للتدبير المفوض لقطاع جمع النفايات المنزلية والنظافة بوزان.

ومن أجل الإحاطة بجوانب هذا الموضوع، قمنا بمجموعة من الخطوات المنهجية، حيث عملنا من خلالها على الإطلاع وقراءة مختلف المصادر والمراجع وكذا الأبحاث والدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة والتي استطعنا الوصول إليها، وكذا عملنا أيضا، على جمع مجموعة من الوثائق والمعطيات الرسمية، يبقى أهمها ما يتعلق بالحصول على محاضر دورات مجلس جماعة وزان ابتداء من سنة 2003 إلى غاية سنة 2023، مما سمح لنا الإحاطة بالإشكال على فترات زمنية متباينة، وكذا من معرفة ماهية انشغالات المجلس واهتماماته بهذا الخصوص. كما اعتمدنا في هذه الدراسة أيضا، على نتائج العمل الميداني من خلال قضاء فترات تدريب بمجموعة من المؤسسات العمومية داخل الدائرة الترابية لمجال الدراسة، حيث تمكنا من خلالها من عقد

لقاءات مباشرة مع مجموعة من الأعضاء والموظفين، كان أهمها اللقاء الذي قمنا به مع رئيس قسم الجماعات الترابية بعمالة وزان الذي حدثنا عن تفاصيل المشروع الذي يهم إنجاز مطرح عمومي بين الجماعات، كما وقمنا كذلك بلقاءات مع بعض أعضاء مجلس مؤسسة التعاون بين الجماعات «التضامن» لإحداث وتدبير مركز طمر وتثمين النفايات والمماثلة لها بإقليم وزان، التي تتكون من مستشاري الجماعات المنتمية لإقليم وزان، وقد حرصنا فيه على حضور بعض اجتماعات هذه المؤسسة التي كانت تعقد بمقر عمالة وزان.

1. التدبير المفوض كآلية من آليات التدبير المحلي: السياق والإشكالات التدبيرية

لقد حظيت المواضيع المتعلقة بالمجال البيئي عموما وبالتطهير الصلب خصوصا، المراتب الأولى من اهتمامات المجالس الجماعية التي تعاقبت على تسيير جماعة وزان، سواء من خلال دراستها عن طريق برمجتها بشكل مباشر ضمن برامج دورات المجلس أم بالتداول فيها عن طريق مناقشتها في إطار نقطة تَدَخُّل، والتي يتم منحها للأعضاء في بداية افتتاح كل دورة، وذلك بما مجموعه 23 مرة، كانت فيه أعلى حصة من الاهتمام في كل من سنتي 2010 و2019، وذلك بما عدده 3 مرات، متبوعا بكل من سنوات: 2005 و2009 و2012 و2013 و2016 و2018 بما عدده مرتان، ثم أخيرا بكل من سنوات: 2003 و2007 و2015 و2017 و2023، وذلك بما عدده مرة واحدة فقط (المبيان رقم 1).

المبيان رقم 1: توزيع المشاريع المتداول فيها من طرف المجلس الجماعي لمدينة وزان بشأن التطهير الصلب بين سنتي 2003 و2023

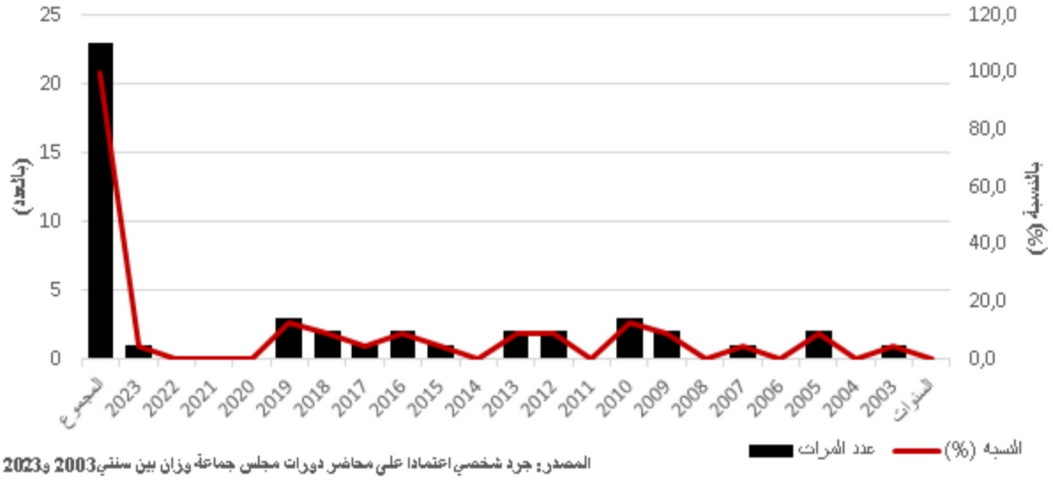

المصدر: جرد شخصي اعتمادا على محاضر دورات مجلس جماعة وزان بين سنتي 2003 و2023

وبما أن جماعة وزان قد أولت اهتماما بالغا لمرفق التطهير الصلب ضمن مجموع النقط التي كانت تقوم بدراستها ومناقشتها، إلا ويدل هذا الأمر على وجود عدة إكراهات ومشاكل والتي

فرضت على المجلس في نهاية المطاف تبني نظاما للتدبير المفوض الذي شُرع في اعتماده لأول مرة ابتداء من سنة 2006، عندما أسندت جماعة وزان آنذاك تبعا لقرار لجنة طلب العروض بتاريخ 2006/07/20 مهمة تدبير مرفق جمع النفايات المنزلية والتنظيف على تراب جماعة وزان لصالح شركة Tout Propreté، ثم بعدها قامت بالتعاقد مع مجموعة شركتي (HMB للبيئة وGME للضخ والتطهير) طيلة المدة الممتدة بين سنتي 2013 و2018.

وعلى أية حال، فقد كشفت العمليات الرقابية التي كانت تقوم بها الجماعة آنذاك لهاتين الشركتين، عن فشل هذه التجربة، حيث تم تسجيل ورصد مجموعة من النواقص التي ترتبط بتنفيذ العقد المبرم مع الشركة، إذ كشفت المحاضر الجماعية، عن وجود ضعف للتنسيق بين الجماعة والشركتين المتعاقد معهما، التي كانتا كثيرا ما تتغيب عن حضور اللقاءات التي تعقد من أجل مناقشة القضايا التي تتعلق بمشكل النظافة بالمدينة، كما وتم تسجيل مشكل آخر يتعلق بمضامين الاتفاقية التي تم توقيعها كما حصل بين الجماعة وشركة Tout Propreté، إذ أظهرت القراءة التي قمنا بها عن عدم وجود بعض البنود المهمة داخل العقد الذي أبرمته الجماعة مع الشركة، كالبند الذي ينص على معاقبة وفرض الذعيرة في حالة عدم وفاء الشركة بالتزاماتها، ثم هناك أيضا ما يتعلق بمسألة التواصل الذي يعد مهما جدا في أي عمل كان، حيث يساعد هذا الأخير في تعزيز وخلق بيئة منتجة بين الأطراف المتعاقدة، إلا أن هذا الأمر على ما يظهر قد ظل غائبا في العلاقة التي كانت تجمع بين الجماعة والشركتين المتعاقد معهما، إضافة إلى إكراهات أخرى تتعلق بضعف الدراسة التي تم إنجازها من الأصل، فضلا عن النقص البين في الموارد البشرية والآليات التي لم تقم الشركتين بتجديدها، زد على ذلك مسألة عدم احترام الشركة لخرائط تنطيق المدينة. ومن جانبها، فقد بررت الشركة المتعاقد معها ونخص بالذكر هنا شركة Tout Propreté أسباب هذا الفشل لعاملين أساسين، يتعلق أولاها بمسألة تغيب العديد من العمال المحسوبين على الجماعة، وثانيها بالطاقة الاستيعابة للمطرح العمومي وبتردي وضعية الطريق المؤدية له، ناهيك عن مشاكل أخرى تتعلق بعدم قدرة الشركة على الإلتزام والوفاء بوعودها نتيجة تعرضها للإفلاس كما حصل مع مجموعة شركتي (HMB للبيئة وGME للضخ والتطهير)، مما حدى بالجماعة بتاريخ 2018/10/31 فسخ هذا العقد، والذي على إثره قامت بتدبيره عن طريق التسيير المباشر خلال الفترة الممتدة من 2018/09/06 إلى 2018/12/31. إلى أن قامت مصالح جماعة وزان بعدها بإعداد دفتر التحملات ومشروع اتفاقية التدبير المفوض لمرفق النظافة طبقا لمقتضيات القوانين الجاري بها العمل في هذا الشأن، وذلك بتنسيق مع المصالح المركزية بوزارة الداخلية ومصالح عمالة الإقليم، ليتم بعده الإعلان عن طلب العروض رقم 2018/14 بتاريخ 2018/11/08 بتكلفة تقديرية تناهز 11 010 060,00 درهما، لتقوم الجماعة بعدها في 8 نونبر من سنة 2018 بفتح طلبات العروض المقترحة للشركات التي تود الدخول في صفقة مع الجماعة من أجل تدبير هذا المرفق الحيوي في المدينة من طرف

لجنة طلبات العروض، وبحضور ممثلين عن مصالح العمالة، وقد تم تقديم الطلب آنذاك من طرف ست شركات. وبعد دراسة العروض الإدارية والتقنية والمالية من طرف هذه اللجنة فقد أرست الصفقة على شركة «مكومار» بمبلغ 11.999.122,27 درهما، وذلك لمدة سبع سنوات ابتداء من تاريخ بدء الخدمات، والتي بموجبها تلتزم هذه الشركة بتطبيق بنود مقتضيات اتفاقية التدبير المفوض لقطاع النظافة بالمدينة (جمع النفايات والتنظيف).

وبالنسبة لبرنامج الاستثمار الذي عرضته الشركة على جماعة وزان آنذاك، فكما يظهر من خلال المبيان، أن الشركة قد أولت أهمية بالغة في استثمارها لما يتعلق بالآليات والشاحنات والحاويات الجديدة، حيث رصدت لهذا البرنامج مبلغ 591,00 754 6 درهما وذلك بما معدله 70,5% من المجموع المالي المرصود والذي يصل إلى 111,00 584 9 درهما، متبوعا بالبرنامج الذي خصص للآليات والشاحنات والحاويات الجديدة التي سيتم تجديدها بما قدره 570,00 479 1 درهما وذلك بما معدله 15,4%، ثم بعدها يأتي البرنامج الذي خصص لبناء وتجديد وتجهيز المحلات للاستغلال بكلفة استثمارية حددت في 650,00 222 1 درهما وذلك بما معدله 12,8%، ثم أخيرا نجد البرنامج الذي يتعلق باستثمارات أخرى تتعلق بمعدات وبرامج معلوماتية للتدبير بما قدره 300,00 91 درهما وذلك بما معدله 1% (المبيان رقم 2).

المبيان رقم 2: البرنامج الاستثماري الذي قدمته شركة "مكومار" لجماعة وزان خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2018 و2024

المصدر: عمل شخصي اعتمادا على محاضر جماعة وزان دورة دجنبر سنة 2018

وكما هو معلوم، تحتل الموارد المالية مكانة هامة في كل السياسات العمومية، فهي الأداة التي تنفذ بها جميع البرامج والمشاريع وتمول بها كل المرافق الجماعية، وتترجم بها جميع المؤسسات برامج عملها إلى واقع ملموس، ومنه، فقد عملت الشركة التي تعاقدت معها جماعة وزان على تخصيص برنامج استثماري لتدبير مرفق التطهير الصلب، وقد تم توزيع هذا البرنامج الاستثماري خلال مدة الاتفاقية، حسب السنوات، إذ خُصصت أكبر حصة في كل من السنة الأولى والرابعة بما مجموعه تواليا 441 988 7 و445 912 درهما، فيما توزع هذا الاستثمار على باقي السنوات بنفس الحصة التي بلغت ما مجموعه 425 125 درهما (المبيان رقم 3).

المبيان رقم 3: توزيع البرنامج الاستثماري لشركة مكومار مع جماعة وزان خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2018 و2024

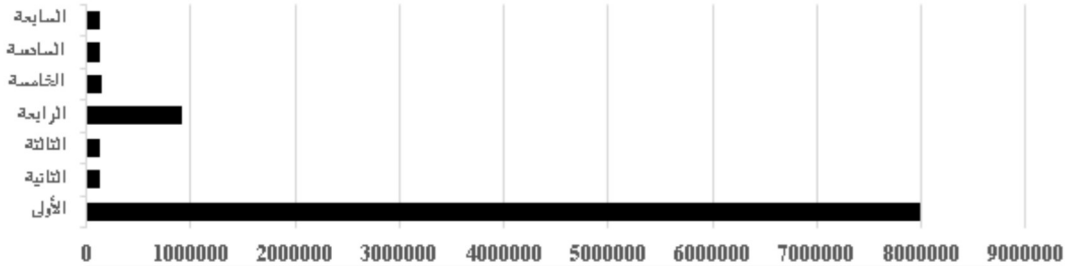

	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة	السابعة
المبلغ بالدرهم	7988441	125425	125425	912445	145525	125425	125425

المصدر: عمل شخصي اعتمادا على معطيات محاضر جماعة وزان

ومما لا شك فيه، أن نجاح عملية تدبير قطاع النفايات الصلبة والمماثلة لها، يرجع بشكل أساسي في توفير الشركة المفوض لها تدبير هذا المرفق مجموعة من الآليات والمعدات التي يشترط فيها أن تكون كافية من الناحية الكمية، ومتطورة من الناحية النوعية؛ تتوفر على نظام مزود بوسائل للتتبع والمراقبة، الذي من شأنه أن يساهم في الرفع من معدل جمع النفايات ويحد من انتشارها وتراكمها بأحياء وشوارع المدينة.

وبالنسبة لمدينة وزان، فقد تعهدت شركة «مكومار» التي أبرمت الجماعة اتفاقية شراكة معها لأجل تدبير قطاع النظافة، باقتناء مجموعة من المعدات والآليات، وذلك خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2018 و2024، حيث التزمت الشركة باقتناء ما مجموعه 5 حاويات للجمع دفعة واحدة خلال السنة الأولى من بدء الخدمة، وما مجموعه 135 حاوية من فئة 660 لتر PEHD طيلة الفترة الممتدة بين سنتي 2018 و2024؛ والتي ستعمل فيه على اقتناء 45 حاوية أولية خلال سنة بدء الخدمة، أما باقي الحاويات فقد تم برمجة مسألة اقتنائها مناصفة بما مجموعه 15 حاوية في كل سنة من السنوات المتبقية على طول الفترة الممتدة بين سنتي 2019 و2024. هذا وقد التزمت الشركة في برنامجها الاستثماري على اقتناء ما مجموعه 854 حاوية من فئة 360 لتر PEHD خلال نفس الفترة التي تغطي مدة الاتفاقية، حيث تعهدت فيه على توفير ما مجموعه 245 حاوية كدفعة أولية خلال سنة 2018، أما الباقي فسيتم اقتناؤه مناصفة بما مجموعه 100 حاوية في كل سنة على طول الفترة المتبقية من عمر الاتفاقية. بالإضافة إلى هذا، فقد التزمت الشركة أيضا بتوفير حاويات من فئة 120 لتر PEHD بين سنتي 2018 و2024 وذلك بما مجموعه 140 حاوية؛ ستقتني فيه في السنة الأولى من بدء عملها ما مجموعه 50 حاوية، فيما الباقي وزعته مناصفة على باقي السنوات من عمر الاتفاقية بما مجموعه 15 حاوية. أيضا ستعمل على اقتناء حاويات من فئة 120 لتر PEHD (أخضر) بما مجموعه 30 حاوية، ستقتني فيه 20 حاوية كدفعة أولية

خلال سنة 2018، في حين ضمت الدفعة الثانية التي برمجتها سنة 2021 ما مجموعه 10 حاويات. كما وقد برمجت الشركة ضمن استثمارها اقتناء حاويات من فئة 120 لتر PEHD (أصفر) بما مجموعه 50حاوية، برمجته في كل من سنتي 2018 و2021 تواليا بما مجموعه 40 حاوية في السنة الأولى و10حاويات في سنة 2021. أما فيما يخص صناديق القمامة فقد تعهدت الشركة باقتناء ما مجموعه 8 صناديق، منها 5 صناديق من حجم 16م3 مفتوح، و3 صناديق من حجم 10م3 مفتوح. هذا كما برمجت الشركة أيضا بضمن برنامجها اقتناء سلات للورق بما مجموعه 923 منها 80 سلات حديدية سعة 70 لتر، و553 سلات من فئة 50 لتر (الجدول رقم 1).

الجدول رقم 1: توزيع معدات حاويات النفايات التي تعهدت باقتنائها شركة مكومار طيلة الفترة الممتدة بين سنتي 2018 و2024

النوع	العدد	سنة الاقتناء						
		2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
حاويات للجمع	5	5	-	-	-	-	-	-
الحاويات بين فئة 660 لتر PEHD	135	45	15	15	15	15	15	15
حاويات من فئة 360 لتر PEHD	854	254	100	100	100	100	100	100
حاويات من فئة 120 لتر PEHD	140	50	15	15	15	15	15	15
حاويات من فئة 120 لتر PEHD (أخضر) للعزل	30	20	-	-	10	-	-	-
حاويات من فئة 120 لتر PEHD (أصفر)	50	40	-	-	10	-	-	-
صندوق القمامة من حجم 16م3 مفتوح	5	4	-	-	1	-	-	-
صندوق القمامة من حجم 10م3 مفتوح	3	2	-	-	1	-	-	-
سلات حديدية 70 لتر	80	60	-	-	20	-	-	-
سلات من فئة 50 لتر	553	253	50	50	50	50	50	50

المصدر: عمل شخصي اعتمادا على محاضر جماعة وزان دورة دجنبر سنة 2018

هذا، ولكي يتم تعزيز عملية النظافة بالمدينة من قبل الشركة، لا بد من توفرها على مجموعة من المعدات والآليات للكنس التي تعد من أحد أبرز التقنيات المستخدمة في عملية التنظيف، ومن بين هذه الآليات نجد ما يتعلق بالشاحنات، حيث برمجت الشركة المكلفة بتدبير قطاع النظافة بمدينة وزان ضمن استثمارها اقتناء ست شاحنات، من بينها شاحنة واحدة لنقل الصناديق من حجم 18 طن خلال السنة الأولى، وأيضا شاحنة ضاغطة من حجم 13 متر3، وكذا

شاحنة ضاغطة من الحجم الصغير 6 متر3، واقتناء 6 شاحنات ذات مركبة ضاغطة من فئة 3 متر3، و شاحنة ذات مركبة 2/3 متر3، وشاحنة لغسل الحاويات والساحات العمومية 15 طن، وكذا جرافة من فئة 8,4 طن، ثم أخيرا اقتناء 11 دابة (الجدول رقم 2).

الجدول رقم 2: توزيع آليات الكنس التي تعهدت بها شركة مكومار طيلة الفترة الممتدة بين سنتي 2018 و2024

النوع	العدد	سنة الاقتناء						
		2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
شاحنة لنقل الصناديق من حجم 18 طن	1	1	-	-	-	-	-	-
شاحنة ضاغطة حجم 13 متر3	1	1	-	-	-	-	-	-
شاحنة ضاغطة من الحجم الصغير 6 متر3	1	1	-	-	-	-	-	-
شاحنة ذات مركبة ضاغطة من فئة 3 متر 3	6	4			2			
شاحنة ذات مركبة 2/3 متر 3	1	1	-	-	-	-	-	-
شاحنة لغسل الحاويات والساحات العمومية 15 طن	1	1	-	-	-	-	-	-
جرافة 8,4 طن	1	1	-	-	-	-	-	-
الدواب	11	6			5			

المصدر: عمل شخصي اعتمادا على محاضر جماعة وزان دورة دجنبر سنة 2018

وتماشيا مع ما سبق، فقد التزمت الشركة أيضا، ضمن بنود الاتفاقية التي وقعتها مع جماعة وزان على توفير مجموعة من آليات التنظيف، من بينها العمل على اقتناء شاحنة لحمل الصناديق ذات الحجم الصغير من فئة 3 متر3 خلال السنة الأولى من بدء الخدمة، أيضا العمل على اقتناء ما مجموعه 20 عربة للكنس، وكذا اقتناء ما مجموعه 4 آليات ميكانيكية للتعشيب وحاويتان شحن بحرية وآلة واحدة للكنس الميكانيكي من سعة 5000 لتر، والملاحظ أن الشركة ستعمل على اقتناء معظم هذه الآليات إما في السنة الأولى أم في السنة الرابعة من تاريخ بدء خدمتها بالمدينة، وذلك في إطار الخطة المرسومة والتي تأتي استجابة لمتطلبات التدبير في البداية الذي يتطلب توفير أكبر عدد من المعدات والآليات وذلك من خلال القيام بأكبر عمليات الاقتناء، ثم العمل على إعادة تجديد هذا الأسطول في السنة الرابعة بسبب تهالك معظم المعدات والآليات، كل هذا بغية تعزيز ظروف العمل اللائق الذي من شأنه أن ينعكس على جودة الخدمات المقدمة من طرف الشركات المتعاقد معها.

الجدول رقم 3: توزيع آليات التنظيف التي تعهدت بها شركة مكومار طيلة فترة الاتفاقية الممتدة بين سنتي 2018 و2024

النوع	العدد	سنة الاقتناء						
		2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
شاحنة لحمل الصناديق ذات الحجم الصغير 3متر3	1	1	-	-	-	-	-	-
عربات للكنس	20	10	-	-	10	-	-	-
أليات ميكانيكية للتعشيب	4	2	-	-	2	-	-	-
حاوية شحن بحرية	2	2	-	-	-	-	-	-
آلة الكنس الميكانيكي 5000 لتر	1	1	-	-	-	-	-	-

المصدر: عمل شخصي اعتمادا على محاضر جماعة وزان دورة دجنبر سنة 2018

كما وقد تعهدت الشركة أيضا، على اقتناء وتوفير مجموعة من الآليات الأخرى التي تتعلق أساسا بكل من السيارات والدراجات النارية، حيث حددت شركة مكومار مجموع ما ستقتنيه من السيارات بما عدده 3 سيارات تضم كل من سيارة الخدمة وسيارة المصلحة وسيارة واحدة لخلية المراقبة، فيما حددت مجموع ما ستقتنيه بخصوص الدراجات النارية بما مجموعه 16 دراجة نارية وذلك طيلة الفترة الممتدة بين سنتي 2018 و2024 (الجدول رقم 4).

الجدول رقم 4: توزيع الآليات الأخرى التي تعهدت بها شركة مكومار طيلة فترة الاتفاقية الممتدة بين سنتي 2018 و2024

النوع	العدد	سنة الاقتناء						
		2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
سيارة الخدمة	1	1	-	-	-	-	-	-
سيارة المصلحة	1	1	-	-	-	-	-	-
سيارة خلية المراقبة	1	1	-	-	-	-	-	-
دراجات نارية للخدمة	10	5	-	-	5	-	-	-
دراجات نارية لخلية المراقبة	6	3	-	-	3	-	-	-

المصدر: عمل شخصي اعتمادا على محاضر جماعة وزان دورة دجنبر سنة 2018

هذا وقد التزمت الشركة المفوض لها بتوفير مجموعة من المستخدمين والعمال وكذا الأطر الذي ستكلف لهم كل من مهمة جمع النفايات والمراقبة، وعموما، فقد بلغ مجموع المستخدمين

الذي تم اقتراحهم من طرف الشركة ما مجموعه 224 مستخدما، تتكون من ما مجموعه 106 من العمال الدائمين، ومن 97 من عمال النظافة والمرآب، ومن 12 عاملا من الأطر الإدارية والتقنية بصفة غير رسمية، ومن ما مجموعه 9 عمال من مجموع الأطر والمراقبين (المبيان رقم 4).

المبيان رقم 4: توزيع عدد العمال والأطر بحسب اقتراحهم من طرف شركة "مكومار" خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2018 و2024

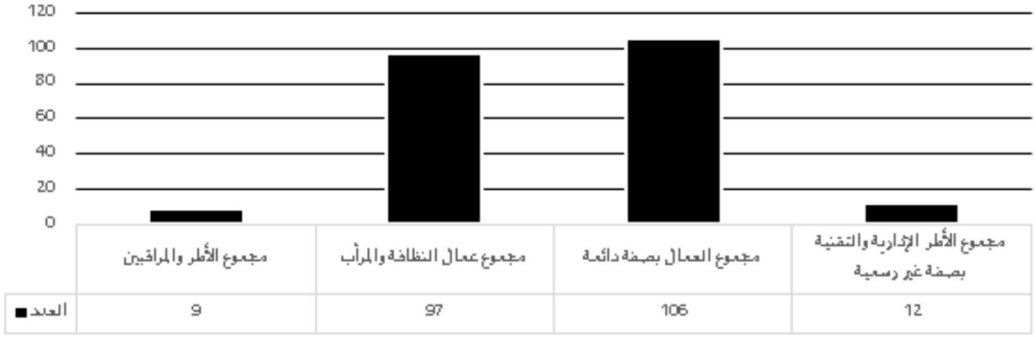

المصدر: عمل شخصي اعتمادا على محاضر جماعة وزان دورة دجنبر سنة 2018

من خلال ما سبق، يظهر أن الشركة قد التزمت بتوفير مجموعة من المعدات والآليات والإمكانات المادية والبشرية المطلوبة، سعيا منها تحقيق تنمية بيئية سليمة، قادرة على تجاوز الاختلالات التي أفرزتها الممارسة العملية للشركات المتعاقد معها سابقا، والتي أكد عليها المجلس الجهوي للحسابات في تقييمه لواقع الممارسة بجماعة وزان.

2. التدبير المفوض لمرفق التطهير الصلب بجماعة وزان: تجربة أبانت عن ضعف في الجودة والأداء

تماشيا مع ما سبق، فقد أبانت القراءة التي قمنا بها للمحاضر الجماعية لمدينة وزان عن وجود بعض أوجه التشابه بينها وبين ما وصل إليه تقرير المجلس الأعلى الحسابات الذي أشار في أحد تقاريره السنوية التي خصها لمراقبة تسيير مرفق النظافة وجمع النفايات المنزلية والمماثلة لها لجماعة وزان سنة 2009 إلى عدد من الملاحظات كان أهمها الدعوة إلى إعادة النظر في دفاتر التحملات والعقود النموذجية التي لم تعط للمتعاقدين حرية الابتكار لتحسين مؤشرات الجودة والفعالية، حيث عمل دفتر التحملات الذي تم إعداده على تقييد عروض المنافسين بتحديده المسبق لمسارات جمع النفايات في إطار قطاعات محددة وللآليات التي ينبغي استعمالها وكذا عدد الأعوان والأطر الواجب توفيره، كما كشفت عمليات التدقيق الذي قام بها المجلس أيضا، عن وجود العديد من التناقضات في الوثائق التعاقدية ذات طبيعة جوهرية ما بين مقتضياتها مما من شأنه الإضرار بقواعد المنافسة الحرة والإخلال الجسيم بالتوازن المالي لمشروع التدبير المفوض، هذا وقد أشار التقرير أيضا للطريقة التي اعتمدت عليها جماعة وزان في إحتساب

أتعاب المفوض له، والذي تبنى نظاما لاحتساب الأتعاب على أساس أثمنة جزافية فيما يخص جمع النفايات والنظافة، مما يضمن للمفوض إليه قبض مبلغ جزافي كيفما كانت كمية الأشغال المنجزة فعلا، وقد أشار أيضا التقرير لمسألة عدم وجود وسائل فعالة وموثوقة لقياس جودة الخدمات، بالإضافة إلى هذا فقد أشار التقرير لمسألة الطريقة التي أبرم بها العقد مع شركة Tout Propreté، حيث تم منح عقد التدبير المفوض عن طريق طلب عروض مفتوح، وقد نص نظام الاستشارة على أن لكل منافس الحق في تقديم عرضين؛ عرض أساسي وعرض بديل، إلا أنه في هذا الإطار، لاحظ المجلس الجهوي للحسابات أن العرض المقبول لا يتطابق لا مع العرض الأساسي ولا مع العرض البديل نتيجة حصول تغيير في عدد الموظفين المعنيين بالوضع رهن الإشارة وفي حظيرة الآليات المقرر تفويتها للمفوض إليه. هذا وقد أشار التقرير أيضا لمسألة وجود نقص في عدد الحاويات المنصوص عليها في عدد من أحياء المدينة مما يؤدي إلى تكوين نقط سوداء بصفة متكررة وتجميع النفايات في حاويات أو أكياس لا تحمل المواصفات المطلوبة، وأيضا تم تسجيل ملاحظة تتعلق بعدم تنصيص الوثائق التعاقدية في مجال الوسائل الواجب استغلالها، والتي وردت فقط في العرض التقديمي من طرف المفوض إليه، بالإضافة إلى ملاحظات أخرى تتعلق بعدم توفر المرآب المستعمل من طرف المفوض إليه على التجهيزات المنصوص عليها في العقد، وكذا عدم تطبيق الغرامات المنصوص عليها في العقد.

وفي هذا الإطار أوصى المجلس الجهوي للحسابات بالعمل على:

- الحصول على موافقة الأعوان الجماعيين المعنيين بالوضع رهن الإشارة قبل الإعلان عن طلبات العروض؛
- التحديد الدقيق لمحتوى الخدمات المطلوبة موضوع التدبير المفوض وكذا المقتضيات المتعلقة بتنفيذها؛
- تجنب تضمين الوثائق التعاقدية لمقتضيات متناقضة فيما بينها؛
- احترام التوازن المالي للعقد مع الأخذ بعين الإعتبار إكراهات المرفق العمومي والأتعاب المنصفة للمفوض إليه؛
- اختيار المفوض إليه عن طريق اللجوء للمنافسة مع احترام مبادئ المساواة، الموضوعية وشفافية معايير الانتقاء؛
- أن لا تشمل طريقة احتساب أتعاب المستغل أي مقاصة بين المداخيل والمصاريف؛
- تبني طريقة لاحتساب الأتعاب تكون عادلة ومنصفة وذات صلة بجودة ومحتوى الخدمات؛
- اشتراط توفر ضمانات كافية في ما يخص القدرات التقنية والمالية والبشرية لمقدمي العروض؛
- إجبار المفوض إليه بجميع الوسائل القانونية على احترام التزاماته التعاقدية خصوصا

فيما يتعلق بتنفيذ الخدمات المطلوبة وإنجاز الاستثمارات المقررة والإدلاء بالتقارير للسلطة المفوضة؛

- استرجاع المبالغ المصروفة زيادة عن المستحق؛
- تسوية مذكرات مراجعة الأثمان بالنظر للملاحظات المثارة بهذا الشأن؛
- حمل المفوض إليه على تسوية وضعية الشاحنة المفوتة إليه ونقل ملكيتها باسمه؛
- احترام المقتضيات التعاقدية المتعلقة بوضع الموظفين والأعوان الجماعيين رهن إشارة المفوض إليه (عدد الأعوان المعنيين بالوضع رهن الإشارة، إنشاء لجنة مشتركة)؛
- تطبيق الغرامات المنصوص عليها في العقد عند كل إخلال بالالتزامات التعاقدية؛
- استرجاع المبالغ المدفوعة للأعوان الجماعيين الموضوعين رهن إشارة المفوض إليه برسم التعويضات عن الأشغال الشاقة والموسخة.[1]

خلاصة

انطلاقا مما سبق، يظهر أن جماعة وزان رغم محاولاتها تدارك النقائص التي اعترت التدبير المباشر للنفايات المنزلية والمماثلة لها من خلال لجوئها للقطاع الخاص، فلا تزال تعاني جملة من الاختلالات والتي ستؤثر دون شك على الفعل التنموي الذي تسهر على تدبيره، ومن بين هذه المشاكل نجد أساسا ما يتعلق بالإكراهات المالية للجماعة الناتجة عن ارتفاع تكلفة الخدمة المفوضة والذي ينعكس سلبا على ميزانية الجماعة المتهالكة أصلا، وتلك المتعلقة بغياب مخطط جماعي لتدبير النفايات المنزلية الخاص بالجماعة، ناهيك عن مشاكل أخرى تتعلق بالوضعية القانونية لمطرح النفايات والتي تجعل من الجماعة دائما موضوع تشكي ودعاوي من طرف أصحاب العقارات المحاذية للمطرح الحالي، مما جعل المجلس يقوم باقتناء هذه الأراضي عبر اللجوء إلى مسطرة نزع الملكية، كما وقد وافق المجلس في إطار الجهود المبذولة على اتفاقية تأسيس مؤسسة التعاون بين الجماعات لإحداث وتدبير مركز طمر وتثمين النفايات المنزلية والنفايات المماثلة لها بإقليم وزان، رغبة منه في تعزيز روح التعاون والتضامن والعمل المشترك بين الجماعات وفق الشروط القانونية المطلوبة من جهة، وفي تحقيق رهان التنمية البيئية المستدامة من جهة ثانية.

1. المجلس الأعلى للحسابات (2009)، «التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات»، الجزء الثاني، الرباط المغرب، ص: 276-281.

لائحة المراجع:

- السعيد العز(2019-2020)، «التدبير المفوض للمرافق العمومية بالمغرب دراسة حالة مرفق جمع وتفريغ النفايات المنزلية والنظافة بقلعة السراغنة»، رسالة لنيل دبلوم الماستر، تخصص: القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، ماستر السياسات الحضرية والهندسة المجالية، جامعة القاضي عياض، مراكش، المغرب.
- شريفي طارق، عثماني كوثر(2017-2018)، «استخدام نظم المعلومات الجغرافية في تسيير نظم المعلومات الجغرافية»، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص: تهيئة ومشاريع المدينة، كلية علوم الارض والهندسة المعمارية، قسم الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، الجزائر.
- جماعة وزان (2018-2023)، «محاضر دورات المجلس الجماعي»، وزان، المغرب.
- ظهير شريف رقم 1.15.85 صادر في 20 من رمضان 7) 1436 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، جريدة رسمية عدد 6380 بتاريخ 6 شوال 1436 23) يوليوز 2015).
- ظهير شريف رقم 1.03.59 صادر في 10 ربيع الأول 12) 1424 ماي 2003) بتنفيذ القانون رقم 11.03 المتعلق بحماية واستصلاح البيئة، جريدة رسمية عدد 19) 5118 يونيو 2003)، ص 1900.
- ظهير شريف رقم 1.03.60 صادر في 10 ربيع الأول 12) 1424 ماي 2003) بتنفيذ القانون رقم 12,03 المتعلق بدراسات التأثير على البيئة، جريدة رسمية عدد 19) 5118 يونيو 2003)، ص1909.
- ظهير شريف رقم 1.06.15 صادر في 15 محرم 14) 1427 فبراير 2006) بتنفيذ القانون رقم 54.05 المتعلق ببالتدبير المفوض للمرافق العامة، جريدة رسمية عدد 16) 5404 مارس 2006)، ص744.
- ظهير شريف رقم 1,06,153 صادر في 30 من شوال 22) 1427 نونبر 2006) بتنفيذ القانون رقم 28.00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها،جريدة رسمية عدد 5480 بتاريخ 15 ذو القعدة 7) 1427 دجنبر 2006)، ص 3747.
- ظهير شريف رقم 1,95,154 صادر في 18 ربيع الأول 16) 1416 غشت 1995) بتنفيذ القانون رقم 10.95 المتعلق بالماء، جريدة رسمية عدد 20) 4325 شتنبير 1995)، ص2520.
- المجلس الأعلى للحسابات (2009)، «التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات»، الجزء الثاني، الرباط المغرب، ص: 281-276.
- Province d'Ouazzane (2020-2030), «Plan Directeur de Gestion des Déchets Ménagers et Assimiles de la Province d'Ouazzane», Ouazzane, Maroc, 27-28pp.

- Rapport du Conseil Economique, Social et en Environnemental (2015), «Gestion Déléguée des Services Publics au Service de l'Usager», Saisine n°18, Rabat, Maroc.